دخول الإسلام إلى ألمانيا:
النشأةُ والاستقرار

عبد الناجي البدوي
باحث بسلك الدكتوراه مختبر قضايا التجديد في العلوم الإسلامية والإنسانية
جامعة محمد الأول، وجدة
المغرب

الحمد لله رب الناس ملك الناس إله الناس،[1] خلقهم فمنهم كافر ومنهم مومن، وجعلهم شعوبا وقبائل ليتعارفوا ويتعاونوا، والصلاة والسلام على من جاء رحمة للعالمين، وهداية للناس أجمعين، وعلى آله وصحبه ومن والاه وسلك مسلكه إلى يوم الدين.

وبعد:

فإن من بين القضايا الراهنة، قضيةَ الإسلام في السياق الأوروبي عامة، والألماني منه على وجه الخصوص، إذ التواجد الإسلامي اليوم بلاد الألمان صار واقعا غير مرتفع، والتواصل مع أتباعه من مختلف الأطياف إيجابا أو سلبا، يشكل موضوعا آنيا في الحياة الألمانية المعاصرة، صحيح أنه يطفو على السطح تارة ويختفي تارة، حسب الظروف والملابسات والنازلة موضوع النقاش، ولكنه واقعٌ على كل حال.

ومشاركةُ أتباع الدين الإسلامي في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعلمية اليوم، أصبح له أثر ملحوظ، حتى صار الساسة الألمان يراهنون على الأقلية المسلمة، خاصة في المحطات الانتخابية استمالة للصوت الإسلامي وطلبا لتأييده، نظرا لتأثيره في المشهد.

وفي هذه الورقة سأحاول بإذن الله بسط الحديث خصوصا عن كيفية دخول الإسلام إلى ألمانيا وسبل تعرف الألمان عليه، وكذا المراحل التي قطعها حتى استقر، ووضعيته القانونية اليوم.

ومن دلائل أهمية طَرْق هذا الموضوع وتناوله:

- التعرُّفُ على الوضعية القانونية للإسلام في بلاد الألمان، وعلى موقع المسلمين داخل المجتمع، والوقوف على الإخفاقات من أجل تميم الأولى وتثمين الثانية، وممارسة نوع من النقد الذاتي تصحيحا للأخطاء، واستدراكا للفائت من الفرص، وترشيدا للعمل على سائر المستويات.
- استشرافُ المستقبل للإسلام والمسلمين في بلاد الألمان، وإعداد العُدة اللازمة للمرحلة القادمة، من أجل تحسين الطرح الإسلامي، عرضا وتقديما وممارسة... والترافع عن حقوق المسلمين، إلى جانب إخوانهم من أبناء الديانات الأخرى.

والإشكالية التي ستحاول هذه الورقة تحليلها والإجابةَ عليها، تتجلى في الآتي:

- إذا كان الإسلام اليوم جزءا من المجتمع الألماني، ووجوده صار واقعا لا يرتفع، فكيف دخل إلى هذا البلد الأوروبي؟ وما النواة الأولى لهذا الدخول؟ وما المراحل التي قطعها منذ النشأة إلى الاستقرار؟ وما هي الوضعية القانونية للإسلام اليوم في ألمانيا؟

إنه لما كانت طبيعة هذه الورقة متسمة بالجدة وقلة المراجع، فإنني اعتمدتُ على الواقع المعيش بحكم التجربة الميدانية، والتواصل المستمر مع المراكز الإسلامية بألمانيا، وبعضِ المراجع القليلة جدا، عبر المنهج الحواري الوصفي، فالتحليلي، ثم الاستنباطي، وقد جعلتها في مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة.

المقدمة: بينتُ فيها أهميةَ الموضوع والباعثَ عليه، وأسئلتَه ومحاورَه.

المبحث: الأول: فيما قبل الحرب العالمية الثانية.

المبحث الثاني: فيما بعد الحرب العالمية الثانية.

المبحث الثالث: مرحلة التكتلات والإتحادات والمجالس العليا. "الوقت الحالي"

المبحث الرابع: الوضعية القانونية للإسلام في ألمانيا.

خاتمة: في ذكر النتائج والخلاصات، وآفاق البحث.

المبحث الأول: فيما قبل الحرب العالمية الثانية.

كان الاحتكاك الأول للألمان بالإسلام والمسلمين عن طريق "بعثات هارون الرشيد، وهداياه للسيد "شارلمان"، وتَنقُّل كتب التاريخ العربية الحديثة ذلك عن المصادر الغربية، بينما لا توجد مصادر تاريخية إسلامية موثقة حوله."[2]

ويعود تواجد المسلمين في ألمانيا إلى القرن الثامن عشر زمن السلطان محمد الثاني {1754/1730}

ولم يدخل الإسلام بجيوشه إلى ألمانيا، بيد أن الجيوش الألمانية حاربت ضد المسلمين على مر العصور متحدة مع الدول الأوروبية، فكان اتصال الألمان بالعالم الإسلامي أيام الحروب الصليبية، وحصل اتصال واحتكاك دبلوماسي بينهم وبين ملوك الأندلس، هذا كان له الأثر البالغ في رغبة تعرف المفكرين الألمان على الإسلام وحقيقته، فدرس **مارتن لوثر** القرآن الكريم من خلال التراجم التي موجودة، بالرغم من التحريف والتحامل الذي كان يوجد في تلك التراجم؛ لأن معظم من تولى ذلك مستشرقون أو غير عارفين بالإسلام، فتوصَّل إلى أفكار كانت من بين أسباب الثورة التي قام بها ضد الكنيسة، وجعلت المذهب البروتستانتي مذهبا أقرب إلى الإسلام من المذهب الكاثوليكي.

كما تأثر " غوته " أعظم مفكر وكاتب ألماني بالتعاليم الإسلامية، وبشخصية محمد صلى الله عليه وسلم، حتى كاد يُسلم، وبدأ الاستشراق بما بذله "يعقوب كريستمان" من تعلم اللغة العربية وتأليف الكتب فيها، وافتتح فرعا "كرسي اللغة العربية" لها في جامعة هيدلبرج في سنة 1590م فازداد عدد المستشرقين.[3]

والمرحلة الأولى للتواجد الإسلامي في ألمانيا في تقديرنا هي تلك التي كانت قبل الحرب العالمية الثانية حيث كان المسلمون عبارة عن أفراد قلائل هنا وهناك من العمال ومعتقلي السجون.

لقد ذكرتْ بعضُ الدراسات أن أول مسجد بُني فوق الأراضي الألمانية يرجع إلى أواخر القرن الثامن عشر، بين مدينتي هيدلبرغ وفرانكفورت في حدائق "شواتزينغن" أمر ببنائه "دوق بادن" عندما أسلم وتزوج مسلمة تركية، لكن لم تكن في هيدلبرغ جالية مسلمة، فبقي البناء مزارا للسواح لجماله الهندسي، وعندما كثر العمال الأتراك بدأوا يترددون عليه للصلاة فيه، فغضّت السلطات الطرف عنهم، لكنها لم تُسلّم المسجد للمسلمين فيما بعد.[4]

وتوثق المصادر التاريخية اعتناق " جوستاف آدولف فون فريدي" عام 1835م والألماني المتخصص في الدراسات الإفريقية الدكتور "إدوار شينتسر" للإسلام عام 1875م

كما بُني مسجد آخر بأمر من الإمبراطور "ولهام" إبان الحرب العالمية الأولى {1914 /.1918} للسجناء المسلمين الذين كانوا يحاربون مع الحلفاء، من مغاربة وهنود ومسلمي الإتحاد السفياتي، وذلك في سجن "فونسدورف" ضواحي برلين، بتاريخ 13 يوليو 1915م وكانت تصلى فيه الجمعة والأعياد، ثم ساءت حالته بعد الحرب، وتفرق السجناء فهُدم المسجد سنة 1927 م لأنه كان عن بناء خشبي مستدير على مساحة إجمالية تقدر بـ.: 18 مترا بارتفاع 12 مترا، وارتفاع منارته 23 مترا، وكانت طاقة استيعابه تكفي لـ.: 400 شخص.[5] فكانت الموجة الأولى لانتشار أعداد من المسلمين داخل ألمانيا، هي موجة هجرة كثير من المسلمين بداية القرن العشرين من أوروبا الشرقية فرارا من الشيوعية، ومعظمهم من ذوي الأصل الألماني أو الذين حصلوا على الجنسية الألمانية.[6] مرة في القرن الثامن عشر، أتت سفارة من الدولة العثمانية، فكانت أول جالية إسلامية في برلين، وفي نهاية الحرب العالمية الأولى أُطلق سراحُ بعض الأسرى المسلمين، ففضل الكثير منهم العيش في ألمانيا، وغادر بعضهم البلاد، وأخذ عدد قليل من الألمان يعتنقون الإسلام.

كما توافد على ألمانيا عدد من التجار والعمال من البلاد الإسلامية، خاصة إيران، وأفغانستان، واستقروا بالموانئ الألمانية الكبرى، خاصة ميناء "هامبورغ".[7]

وأُسست أولُ مقبرة إسلامية في القرن الثامن عشر للمسلمين بمدينة برلين، وتُرجمت معاني القرآن الكريم لأول مرة في مدينة "هامبورغ" سنة 1693م وإن لم تُعتمد من طرف علماء المسلمين.[8]

حاول المسلمون تنظيم أنفسهم في هذه المرحلة بعد الحرب العالمية الأولى، فأسّسُوا عدة جمعيات إسلامية، لكنها ما لبثت أن تفرقت بسبب تشتت أفرادها وعدم توافقهم، وربما كان الإخفاق بسبب ضعف الإمكانيات، وقلة العدد، وعدم وجود النظرة البعيدة، والتفكير الإستراتيجي أيضا.

كما أسس المسلمون الألمان جمعية إسلامية برئاسة الدكتور "عبد الحميد مرقس"، كان من أنشطتها وأعمالها:

- الرحلات العلمية والترفيهية.
- تنظيم المحاضرات والندوات العلمية.
- نشر تعاليم الإسلام، والدعوة إليه بالوسائل المتاحة.

أيضا تأسست بين الحربين العالميتن الأولى والثانية، "جمعية الجالية الإسلامية في ألمانيا" فعملت على توحيد صف المسلمين، وجمع كلمتهم، ثم توعيتهم وربطهم بهويتهم وأصول دينهم.[9]

والخلاصة أنه لم يوجد في هذه المرحلة تنظيم إسلامي حقيقي، أو جمعيات إسلامية فاعلة، اللهم أعداد يسيرة، وتجمعات متواضعة هنا وهناك، وعدا هذه المحاولات التي ذكرنا بعضها والتي باءت بالفشل، وانتهى أمرها فيما بعد.

المبحث الثاني: فيما بعد الحرب العالمية الثانية.

وهي مرحلة بناء المساجد، وتأسيس الجمعيات بشكل قانوني.

لقد استقر المسلمون في ألمانيا بأعداد كبيرة في ستينيات القرن العشرين، خاصة عندما استعانت ألمانيا بالعمال الأتراك للمساهمة في إعادة بناء البلاد، التي دمرتها الحرب، وذلك بعد الحرب العالمية الثانية، كما قدمت من شرق أوروبا موجة من اللاجئين المسلمين، وهرب جنود مسلمون من الجيش السوفياتي إلى ألمانيا، وهاجر العديد من الأتراك من الاتحاد السوفياتي إلى ألمانيا، وقصدها العمال الأتراك والمغاربة واليوغسلاف.

هذا بالإضافة إلى عدد كبير من الطلاب المسلمين الذين جاءوا للدراسة في الجامعات الألمانية، فتضاعفت أعداد المسلمين.[10] المساجد والجمعيات، والمراكز الإسلامية وبعض المُصليات، ورغم ذلك لم يقم في ألمانيا اتحاد شامل يجمع كل المسلمين بمختلف مذاهبهم وطوائفهم، ويكون الناطق الرسمي باسمهم جميعا، ومن أهم الجمعيات الإسلامية التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية:

- "الإدارة الدينية للمسلمين المهاجرين في ألمانيا الإتحادية" والتي كان يرأسها الشيخ نور الدين

نمانقاني البخاري من بلاد بخارى.[11] وأكثر المنخرطين في هذه الهيئة كانوا من الجنود المسلمين الهاربين من الجيش الشيوعي، ومن اللاجئين أيضا، ومعظمهم من الاتحاد السفياتي، وجُلهم ينطق اللغة التركية؛ لذلك كان هناك تعاون بينهم وبين العمال الأتراك، و مركز الجمعية مدينة "ميونيخ"، يحتوي على مكاتب، وقاعة للصلوات الخمس والجمعة.

وكانت للجمعية مجلة أطلق عليها اسم "المهاجرون" تصدر كل ثلاثة أشهر باللغة الألمانية، كما كانت لها سبع مدارس موزعة في مدينة "ميونيخ"، وكذا المدن المجاورة القريبة منها مثل: "نوريمبرغ" و "أولم" و "أوغزبيرغ".[12] وكانت تتوزع إداريا إلى خمس جماعات، لكل جماعة إمامها.

وأهداف الجمعية كانت تتركز في الآتي:

- الاعتناء بتعليم الدين الإسلامي للأطفال.
- إصدار مجلة تحت اسم "المهاجرون"
- الإعانات الاجتماعية للفقراء والمحتاجين.

ومن الأمور الملفتة للنظر، أن الحكومة الألمانية كانت في ذاك الوقت تدفع رواتب الإمامين التابعين للجمعية، وهما: الشيخ نمانقاني، وإبراهيموفيخ، وتعطي وزارة اللاجئين للأئمة الباقين بعض الإعانات، والتي كانت تقدر ب 54.000 مارك في السنة، وباقي المصاريف تتكلف بها الجمعية، ولم تكن لها أية إعانة من خارج ألمانيا. [13]

- ثم من المراكز الإسلامية الأولى التي تأسست في ألمانيا " مركز هامبورغ"

الذي أسسه الإيرانيون، وهو مسجد يسع لـ 150 مصليا، وكان يشرف عليه عالمان إيرانيان هما: الشيخ حسين باهشتي، والشيخ محمد مجتهدي شاهستري.[14]

- كما تأسس في مدينة **آخن** الألمانية الواقعة في الحدود البلجيكية " مركز إسلامي مسجد بلال"

عُد من أنشط المراكز في أوروبا، شُرع في تشييده سنة 1964م وكمُل سنة 1968م قُدرت تكاليف بناء المركز بحوالي مليون مارك ألماني، أكثرها مساهمة من المملكة العربية السعودية.

وكانت للمركز مجلة شهرية باللغة العربية تحت اسم " **الرائد** " ورئيسه هو الأستاذ عصام العطار، السوري من دمشق الشام.[15] ومن أنشطة المركز العلمية والثقافية:

- تعليم أطفال المسلمين من العرب والأتراك مبادئ الإسلام ومبادئ اللغة العربية.
- تنظيم ندوة أسبوعية للمسلمين المقيمين في مدينة آخن.
- تنظيم ندوة شهرية للمسلمين من المناطق القريبة من آخن، تكون يوم السبت الأول من كل شهر.
- إقامة مخيم سنوي متعدد الأجنحة والأنشطة.[16]

وفي مدينة ميونيخ نشأت فكرة تأسيس " مركز إسلامي فوق أرض مساحتها 2.400 متر مربع سنة

1965م واشتريت الأرض سنة 1966م و شرع في البناء، وقد ساهمت فيه مجموعة من دول العالم الإسلامي منها: المملكة العربية السعودية بمبلغ قدره 166.650 ماركا ألمانيا، ورابطة العالم الإسلامي بمبلغ قدره 755.274 ماركا ألمانيا، وهبة مالية من الملك فيصل قدرها 160.000 مارك.

كما ساهمت دولتا الكويت وقطر بمبلغ قدره60.000 مارك، ورغم ذلك لم تسدد تكاليف البناء كلها، فاتصلت الجمعية بالحكومة الليبية التي ساهمت بما يقرب من مليون ونصف مارك، كان كافيا لإتمام المشروع، وافتتح سنة1973م

وكان رئيس المركز السيد "غالب همت" من أصل فلسطيني، مقيم بالنمسا، ومعه نائب له، وأمين للصندوق، والسيدة فاطمة زرقا "سكريتيرة" من أصل ألماني.[17] وأسس الأتراك في مدينة ميونيخ جمعية خاصة بهم، عرفت باسم " جمعية المسلمين الأتراك ميونيخ" وذلك لأنهم لم يشاركوا في مركز "ميونيخ" المذكور قبل، رغم أنهم يشكلون 95 في المأئة من مسلمي مدينة ميونيخ وضواحيها.[18]

وأيضا شهدت مدينة فوبرتال، بفستفاليا الشمالية ضواحي دوسلدورف، بداية السبعينات وتحديدا سنة 1975م تأسيس مركز إسلامي، أطلق عليه مسجد أبي بكر الصديق.

أسسه بعض العُمال المغاربة، وقام عليه بعض حفظة القرآن الكريم، من أمثال الأستاذ محمد البودزاختي الحسيمي، والشيخ حمادي صعوا، والشيخ الحُسين فلون، والحاج محمد شوراق، والحاج بوشتى السايح، وطائفة من المومنين، "منهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر." سورة القصص الآية

وكان من مهامّه وأعماله: إقامة الصلوات الخمس، والجمعة، والأعياد...، ولم يكن لهم برنامج للتعليم ولا ذكر له وقتئذ؛ لأن معظم العمال المغاربة تواجدوا في ألمانيا في ذاك الوقت من دون أسرهم وأولادهم، إذ كان غرضهم العمل لبضع سنوات ثم العودة إلى البلاد، لكن وبعد أن استقر بهم المقام، قاموا بعملية التجمع العائلي فالتحقت بهم زوجاتهم وأبناؤهم، فتوسع المركز، وصار يحتوي على قاعتين للصلاة، واحدة للرجال وأخرى للنساء، وأقسام لتدريس الأطفال الدين الإسلامي واللغة العربية.

وهو اليوم له إشعاع كبير على مستوى أوروبا، بما ينظم من ملتقيات علمية سنوية كبرى، يحضرها علماء بارزون من مختلف دول العالم، وبما له من علاقات مع المؤسسات الألمانية الرسمية المختلفة، وكذا الأحزاب السياسية.[19]

وقد عملتُ فيه إماما وخطيبا ومدرسا للتربية الإسلامية واللغة العربية ما يربو على العقد من الزمن، ومن أنشطة المركز اليوم:

- إقامة الصلوات الخمس والجمعات والعيدين.

- تعليم الدين الإسلامي واللغة العربية للأطفال.
- تنظيم دروس التقوية للأطفال في مختلف المواد.
- تحفيظ القرآن الكريم، وإقامة مسابقات في تجويده.
- تنظيم اللقاء السنوي منتصف كل سنة.
- تنظيم الملتقى العلمي السنوي آخر كل سنة.
- تأطير السجناء والعناية بالمرضى وفق اتفاقية مع الجهات المختصة.
- تأسيس مقبرة إسلامية في المدينة.
- إصدار دليل توجيهي لمساعدة الآباء والأمهات على الترشيد المدرسي لأبنائهم.
- مساعدة اللاجئين والمحتاجين وعابري السبيل.
- الإشراف على دروس الاندماج واللغة الألمانية، بشراكة مع السلطات المحلية.

وتوجد مراكز أخرى من غير المذكورة، وهي في تزايد مستمر لأسباب مختلفة.

المبحث الثالث: مرحلة التكتلات والاتحادات والمجالس العليا. "الوقت الحالي"

اتسمت هذه المرحلة بوجود المراكز الإسلامية، واتحادات المساجد في كل جهة، وبعض التكتلات والمجالس العليا، وسنأتي على ذكر بعضها إن شاء الله تعالى، لكن قبل ذلك لا بأس أن نشير إلى بعض الأرقام المتعلقة بالموضوع عسى أن تسهم في اكتمال التصور الصحيح عنه، فعدد المسلمين يقدر اليوم حسب دراسة للمكتب الاتحادي لشؤون الهجرة واللاجئين ووزارة الداخلية بألمانيا، عام: 2021 بـ . . .. 4.6 مليون مسلم تقريبا، وهو ما يمثل حوالي 7 في المأئة من مجموع عدد السكان في ألمانيا، آخر دراسة أجريت عام 2015 زاد عدد المسلمين ومقارنة بنتائج 2009 بنحو 900 شخص.

يقول رئيس المكتب هانز إيكهارد زومر في إطار الهجرة من الدول الإسلامية في الشر قَيْن الأدنى والأوسط، أصبحت المجموعات السكانية من المسلمين أكثر تنوعا في السنوات الأخيرة.

وقد أجرى المكتب هذه الدراسة الضخمة التي حملت عنوان: حياة المسلمين في ألمانيا 2020 بتكليف من مؤتمر الإسلام في [20]

ويبلغ عدد المسلمين من أصول تركية في ألمانيا 2.5 مليون شخص، أي ما يعادل 45 في المائة من العدد الكلي للمسلمين، كما أشارت الدراسة إلى أن هناك 1.5 مليون مسلم قادمين من دول تتحدث اللغة العربية 19 في المائة منهم من الشرق الأوسط و8 في المائة من شمال إفريقيا.

وأوضحت الدراسة أن 21 في المائة من إجمالي عدد المسلمين بألمانيا عبارة عن أطفال أقل من 15 سنة، و22 في المائة منهم تتراوح أعمارهم ما بين 15 و24 سنة و5 في المائة أكبر من 65 عاما، لافتة إلى أن 47 في المائة من المسلمين مواطنون ألمان. [21]

وترجع أصول المسلمين في ألمانيا إلى خمسين دولة من دول العالم تقريبا، منهم 54 في المأئة حصلوا على الجنسية الألمانية، وتشكل نسبة المسلمين السنة من مجموع مسلمي ألمانيا 75 في المأئة، ثم تليهم الطائفة العلوية.[22] بنسبة 13 في المأئة، بينما يمثل الشيعة 7 في المأئة.

وعدد المسلمين الذين هم من أصول ألمانية يقدر حسب آخر إحصائية لمركز الإرشيف الإسلامي بمدينة "سويست" الألمانية ب . . ..ما يفوق 25.000 مسلم، ثلثا هذا العدد من النساء، وأن ما يقرب من 4.000 ألماني يعتنقون الإسلام سنويا.[23] وهذه بعض الهيآت العاملة في الساحة اليوم.

الهيآت والروابط الإسلامية في ألمانيا:

1. المجلس التنسيقي للمسلمين:

KRIM
Koordinationsrat der Muslime

ويضم الجهات الآتية الاتحاد التركي للهيآت الإسلامية، واتحاد المراكز الإسلامية الثقافية،والمجلس الإسلامي في ألمانيا الإتحادية، والمجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا.

2. الاتحاد التركي للهيآت الإسلامية:

Türkisch Islamische Union der Anstalt für Religion e.V.
Diyanet İşleri Türk İslam Birliği

التأسيس: 1984م

يضم ما يقرب من 896 جمعية، وهو أكبر تجمع إسلامي في ألمانيا.

يتبع الاتحاد لهيئة " رئاسة الشؤون الدينية" في أنقرة، والتي تتولى إعداد الائمة وإرسالهم إلى ألمانيا.

يهتم الاتحاد بالعمل الاجتماعي، والثقافي والسياسي، وبقضايا الاندماج والحوار الإسلامي المسيحي.

عضو في مؤتمر الإسلام الألماني.[24]

3. اتحاد المراكز الثقافية الإسلامية:

VIKZ
Verband der Islamischen Kulturzentren e.V.

التأسيس: 1973م

ينضوي تحته 160 مسجدا ومصلى، ويضم أكثر من 300 رابطة ينتمي إليها حوالي 100ألف مسلم.

أهم أنشطته: تكوين الشباب والأئمة، والعمل الاجتماعي والثقافي، والحوار الديني، وقضايا الاندماج.

متأثر بالفكر الصوفي " الطريقة النقشبندية" [25] وعضو في مؤتمر الإسلام الألماني.

4. المجلس الإسلامي في ألمانيا الاتحادية:

التأسيس: 1986م

يضم حوالي 37 رابطة تمثل من 40.000 إلى 60.000 عضو منخرط.

يشرف على المجلس " الجمعية الإسلامية ميلي غوروش " التركية، التي تضم لوحدها **323** جمعية إسلامية.

لم يُدع إلى مؤتمر الإسلام الألماني في المرحلة الثانية.

5. المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا:

التأسيس: 1987م

يضم حوالي 28 رابطة إسلامية و300 جمعية إسلامية تمثل الاتحادات التنظيمية للمسلمين من

مختلف الجنسيات، العرب، والأتراك، والبوسنيين، والألبان. وأكثر التشكيلات للمسلمين الناطقين باللغة الألمانية، له إشعاع كبير، وأصبح في الوقت الحاضر من الجهات الإسلامية الرئيسية التي تتعامل معها السلطات الألمانية والجهات الرسمية، منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي.

أصدر الميثاق الإسلامي، و**خرج** من مؤتمر الإسلامي الألماني في المرحلة الثانية.

وبهذا يكون قد تم ما قصدنا بيانه في هذا المقال من دخول الإسلام إلى ألمانيا منذ النشأة إلى الاستقرار، مع بيان ما امتازت به كل مرحلة من المراحل، ولنصرف القول الآن إلى بيان الوضعية القانونية للإسلام.

المبحث الرابع: الوضعية القانونية للإسلام في ألمانيا.

تعود أبرز معالم الاختلاف بين الدول الغربية في السماح بتفعيل العمل الإسلامي بمختلف أشكاله في أوروبا إلى عوامل عدة منها وعلى رأسها، الاعتراف الرسمي بالإسلام، فهناك دول تعترف بالإسلام، مثل بلجيكا والنمسا، وإسبانيا، كرواتيا، فنلندا، النرويج، هولندا، لوكسمبورغ، وغيرها من الدول. وهناك دول أخرى لا تعترف به، ومنها ألمانيا.

فبالرغم من التواجد القديم للمسلمين في بلاد الألمان، وكثرة مساجدهم وجمعياتهم، واتحاداتهم وتنسيقياتهم، فإن الإسلام لم يُعترف به كدين رسمي في ألمانيا إلى اليوم، إلا في ولايتين من أصل ست عشرة ولاية. هما هامبورغ، وبريمن، وهيسن.[26]

فماذا يقول القانون الألماني؟ وما هي الأسباب يا ترى؟ وما هي المحاولات التي قام بها المسلمون في هذا الاتجاه؟ وما هي النتائج التي وصلوا إليها؟ ثم ما هي الأمور الكفيلة بتسريع عملية الاعتراف بالإسلام كدين رسمي داخل ألمانيا؟

الحرية الدينية أمر هام في معظم البلدان الأوروبية، فالدساتير الأوروبية تضمن على غرار ما ورد في المادة التاسعة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان،[27] عدم حرمان الأشخاص من الشروط الأساسية للامتثال لما تمليه عليهم عقائدهم ودياناتهم.[28]وهي حرية شاملة لكل الأديان، ولا تقتصر على ديانة الأغلبية من السكان، أو الديانات التي استقرت من قبل، ولها زمن طويل، كما أن الديانة حسب هذا المقتضى لا تقتصر على النطاق الخاص، بل القانون يحمي التعبير عنها حتى في الأماكن العمومية على اختلاف في التطبيق بين الدول الأوروبية.

وبالرجوع إلى القانون الألماني خاصة نجد التنصيص عما يلي:

ينص القانون الألماني في مادته الرابعة على: " حرية العقيدة والضمير "

الفقرة الأولى: لا يجوز انتهاك حرية العقيدة، ولا حرية الضمير، ولا حرية اعتناق أي دين أو فلسفة حياتية. الفقرة **الفقرة الثانية**: تكفل الدولة الممارسة الآمنة للشعائر الدينية.

كما ينص في المادة 136 عن " حرية العقيدة "

وينص في المادة 137 عن " الجمعيات الدينية "[29]

فهذه أهم النصوص التي تنظم القضايا الدينية في الدستور الألماني، فالقانون يمنح الحق في التعبير العلني عن المعتقد، والدولة ملزمة بالسهر على ألا يتم الحد من هذا الحق بطريقة غير قانونية، وطبيعي أن هناك حدودا قانونية مفروضة على الحقوق أيا كانت، بما فيها الحقوق الدينية، وعليه فلا يسمح لأي كان بأن يهدد حقوقا أخرى لأسباب دينية على سبيل المثال.

أيضا تنص المادة 3 في الفقرة الثالثة من الدستور الألماني على ألا يكون أي شخص موضوع تمييز أو يحظى بمعاملة نفضيلة بسبب عقيدته الدينية.

فهذه المقتضيات تفتح الباب واسعا ورحبا للعقيدة والحياة الدينية، ما دامت لا تخضع لتدخل الدولة وضغطها، والذي يؤكد عليه الباحثون وبشدة، في شأن الأديان في أوروبا هو أن تبقى الدولة محايدة، ولا تتدخل في الشأن الديني، كما هو منصوص عليه في القانون .، ليكون هناك تكافؤ بين الأديان.

وحسب رأي مجمع عليه في أوروبا كما يقول البروفيسور... فإن هذا الحياد أمر ضروري لحرية دينية حقيقية، لا يمكن التساهل في أمرها.[30]

ويرى كثير من المسلمين أن مسألة حياد الدولة غاية في الإيجابية تجاه الأديان، كما سيتضح من هذه الأمثلة المتعلقة بالوضعية القانونية في ألمانيا.

- **بناء المساجد:**

حسب تقديرات الدراسة الميدانية في 2008م، والتي أجراها "إرشيف المعهد المركزي الإسلامي في "سوست "يوجد حوالي 206 مسجد، و2.600 بيت للعبادة والصلاة، بعضها مدرج داخل المنازل الخاصة، وحوالي 2.500 مصلى، وهي عبارة عن مجرد غرف

لأداء الصلاة، فيكون المجموع: 5.306 هذا حسب إحصاء 2008م، وكلها مسجلة عن السلطات على أساس أنها جمعيات، تخضع للقوانين المنظمة لعمل الجمعيات.

وفي بعض المدن يسمح بالأذان للصلاة عن طريق مكبر الصوت بالنسبة ليوم الجمعة خاصة.[31]

ويحظى تشييد أماكن العبادة بمعاملة خاصة بمقتضى القانون الألماني الخاص بالبناء، بسبب الضمانات الدستورية في مجال حرية التدين.

وحسب القانون الألماني الخاص بالبناء يجب أن يلائم شكل البناء لأماكن العبادة المحيط الذي يوجد فيه، بالرغم من الوضع القانوني الإمتيازي المرتبط بإقامة مثل هذه البنايات.

- **الذبح وفق الطريقة الإسلامية:**

قضت المحكمة الدستورية الفيدرالية في قرار هام مؤرخ في 15 يناير 2002م[32] أن الحرية الدينية تتضمن بالنسبة للمسلمين، الحق في نحر البهائم وفق التعاليم الملزمة لدينهم، ويدخل في هذا أنواع من النحر بدون سابق صعق ولا تدويخ، وهو ما يمنعه عموما قانون حماية الحيوانات، ويمكن لأي جماعة دينية أن تطلب الإذن بالقيام بمثل هذا النحر حسب تعاليم دينها طبقا للفقرة الرابعة من القانون.[33] وللإشارة فإن الطائفة اليهودية كانت تتوفر على هذا الإذن للنحر وفق ديانتها ودون سابق تدويخ، منذ القديم، قبل استيلاء النازيين على السلطة، ثم استعادته عام1945م.

أما عن المسلمين فكانت هناك مشكلتان:

الأولى: أن بعض المحاكم الألمانية لم تكن تعتبر المسلمين" طائفة دينية" بالمعنى القانوني أولا، ثم لعدم توفرهم على مباني تشبه الكنائس المسيحية.

الثانية: هو المناقشة التي أثيرت حول صحة دعوى أن الإسلام يمنع تدويخ الحيوانات قبل ذبحها، فهناك فتوى صادرة عن مفتي مصر أواخر الثمانينات، وعن علماء آخرين، مفادها أن الطريقة المعمول بها في أوروبا مقبولة وصحيحة بالنسبة للمسلمين.[34]

ولهذا السبب أكدت المحكمة الدستورية أن الحصول على الرخصة المشار إليها قبل، يتطلب مبررات دينية معقولة، مستقاة من الدين لطريقة النحر المفروضة.

ولأول مرة تم التنصيص على أن الأمر يرجع لمسلمي ألمانيا وحدهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بعقيدتهم وحاجياتهم.

ومن الأمثلة أيضا ما يتعلق بالحجاب بالنسبة للمسلمات في الوظيفة العمومية، وتدبير المقابر، والتعاون مع الدولة في مجال التربية الدينية...

فكل هذا يأخذ أشكالا من التنظيمات حسب القانون العام للبلاد، والقانون المتعلق بالحريات الفردية، طالما أنه لا يوجد اعتراف بالإسلام كدين.

ولذلك فإن المنصفين العقلاء من الألمان ينصحون المتبصرين من المسلمين بعدم اللجوء إلى الجهاز القضائي في حل أمورهم قبل السعي بصبر إلى إقناع الجمهور بأن نواياهم سليمة، وأنها ستظل كذلك حتى بعد الحصول على الحق المطلوب؛ لأن إصدار الحكم سيكون لصالح أحد الطرفين، مما يدفع بالطرف الآخر في أغلب الأحيان إلى العثور على سبب جديد للإستمرار في المعركة، والقانون

" مطاطي" فهذا النوع من القضايا يستحسن فيه اللجوء إلى الحوار وإقناع الرأي العام؛ لأن هذا كله في إطار القانون العام لحرية العقيدة والتدين، وحرية إنشاء الجمعيات، وليس نصوصا قانونية تخص الدين الإسلامي لأنه غير معترف به.

وفيما يتعلق بقانون الجمعيات الدينية المشار إليه من قبل، وحسب التعريف العام، تتكون الجمعية الدينية من الأعضاء المنتمين لنفس الطائفة الدينية، أو لعدة طوائف لها رؤى متطابقة، يوحدها الإيمان بنفس تعاليم الطائفة المشتركة.

وينبغي أن يظل القانون العام للجمعيات الدينية قابلا ليتضمن الديانات غير المسيحية أيضا.

ومن المهم جدا أن يعلم أن المسلمين ليسوا ملزمين بتشكيل منظمة إسلامية موحدة ليسمح لهم بتأكيد الحقوق المضمونة قانونيا للجمعيات.[35]

وهذا أمر واضح عندما نقارنه بتنظيم المسيحيين في ألمانيا: فلا توجد مسيحية واحدة، كما لا يوجد تعليم ديني " مسيحي " واحد، في المدارس التي تديرها الدولة.

فهناك أيضا تنوع ثقافي لدى المسلمين لاعتبارات كثيرة، منها: المذاهب الفقهية، والبلدان الأصلية، والأعراف والعادات المختلفة... وما ينبغي أن تكون هذه الأمور معيقة عن الاعتراف، بل على العكس من ذلك، ينبغي أن تستثمر في تطوير التعامل مع المسلمين داخل الإطار القانوني.

- **من أسباب عدم الاعتراف بالإسلام في بلاد الألمان.**

ويرجع عدم اعتراف الحكومة الألمانية بالإسلام كدين رسمي ومساواته بباقي الأديان في تقديرنا إلى عدة أسباب متداخلة ومعقدة بعض الأحيان، نذكر منها في هذا السياق ما يلي:

✓ **أغلب المسلمين الذين هاجروا إلى ألمانيا كانوا** ينوون التزود بقليل من المال ثم العودة إلى بلادهم

فلم يقوموا بمبادرات في هذا الاتجاه في وقت مبكر، وبقوا ينتظرون لفترة طويلة، هذا الانتظار انعكس على التشريع الألماني والهيآت الإدارية التي عالجت قضايا المهاجرين المسلمين، آخذا بعين الاعتبار أنه "لم تكن هجرتهم إلى تلك البلاد وتكوينهم بعد ذلك جالية كبيرة، لها انتشارها وامتدادها منبثقة عن تخطيط منهم أو من دولهم، بل كانت نتيجة ظروف ألمت بهم أو نكبات حلت ببلدانهم[36] حيث تعامل المسلمون المهاجرون إلى ألمانيا وعوملوا على أساس أنهم ضيوف عابرون، فلم يهتموا نتيجة لذلك كما لم تهتم الدولة، اهتماما كبيرا بإيجاد وضعية قانونية واجتماعية متينة لتسهيل اندماجهم، ولم يتغير هذا الأمر إلا بعد سنين طويلة.[37]

✓ **اتهام المسلمين بأنهم لم يحققوا إلى اليوم الاندماج المطلوب منهم،** تجاه المجتمع الألماني وثقافته

وقيمه، إلى درجة أن بعض الدراسات تقول: إن 90 في المائة من الألمان يرون أن الإسلام يشكل تهديدا واضحا للمجتمع وليس مصدر غنى وتنوع ثقافي كما هو الشأن بالنسبة للأديان الأخرى، بما في ذلك البوذية وغيرها.[38] ولذلك فإن القادة والسياسيين الألمان يركزون على هذا الأمر بشكل كبير، أقصد قضية الاندماج، ويربطون به أي تقدم نحو الاعتراف بالإسلام، بل الاندماج عندهم شرط أساسي لأي خطوة مع المسلمين، ولذلك أعلنت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل في 09 مارس 2021 عن خطة عملية وطنية بمشاركة قادة الدولة والمجتمع الدني عن 100 إجراء كجزء من خطة عمل وطنية للإنماق[39]

وفي حوار مع المشرف على "مؤتمر الإسلام الألماني" الذي يتمحور حول إضفاء الطابع المؤسساتي على الإسلام ودمجه في ألمانيا تحدث وزير الداخلية الألماني، "**فولفغانغ شويبله**" عن القصد الذي تسير نحوه الدولة وأنه يتمثل في "اندماج المسلمين في النظام القيمي الذي ينص عليه الدستور الألماني وكيفية تعزيز آليات التسامح بين الأديان والثقافات".[40]

وما إنشاء مؤتمر الإسلام الألماني في 2006م ولا إحداث تكوين للأئمة في الجامعات سنة 2012م ولا إدخال درس الدين بزعمهم، ضمن منهاج المدرسة الألمانية في عدد من الولايات سنة 2012م عند التأمل إلا سعيا وراء تحقيق اندماج أكبر للمسلمين، وفق مفهومهم هم للاندماج، في أفق الاعتراف بهم، ويظهر ذلك بوضوح بالنظر إلى الموضوعات التي تناقش في هذه المنشآت، فكلها تحوم حول قضية الاندماج، ولعل هذا السبب لم يعد اليوم مطروحا بالحدة نفسها التي كان عليها من قبل، وإن كان لا يزال حاضرا بقوة في كل المناسبات.

فحسب دراسة حديثة قامت بها مؤسسة فريدريش الوقفية عام 2015م هناك 85 في المائة من المسلمين، مع الاندماج وتقدمه، بل ويقومون بأعمال تدفع به إلى الأمام.

وأن 80 في المأية من المسلمين مع مشاركة المهاجرين في المجتمع والانخراط فيه.[41]

- ✓ **عدم تطور الهيآت الإسلامية بالشكل المطلوب منها وتنظيم شؤونها وضبطها.**

رغم ما توصل إليه المسلمون من اتحادات وتكتلات، فإن الطريق ما زال طويلا أمامهم، ليبرهنوا على تطور أكبر وتنظيم أكثر، حقيقي "فالتضامن بين الجمعيات والروابط هو ما تنتظره الدولة، وينبغي على المسلمين أنْ يُنظموا أنفسهم إنْ كانوا يطمحون بوجودٍ لهم مبني على أسس منظومة الحقوق الدستورية للأديان، فالدولة المحايدة تحتاج عند التداول في الشؤون العقائدية إلى محاورٍ يمثل أصحاب العقيدة المعنية،" [42]

واشترط "هايكوماس" وزير العدل الألماني تأييده لفكرة توقيع عقدٍ حكومي مع الجاليات المسلمة من أجل تقريبها من دولة الدستور وقيمها أكثر، وتطوير إسلام ألماني. قائلا: "إنَّه على المسلمين في المقابل أنْ يسهموا بدورهم من أجل نيل اعتراف الدولة والمجتمع بهم، وأنَّه عليهم تحسين تنظيم العضوية، إضافة إلى ذلك يتوجّب على الجمعيات الدأب على التبرؤ من التطرُّف ومعاداة الساميَّة بين المسلمين"[43] إنه "لا بدَّ للمسلمين من تنظيم أنفسهم، لكي يؤخذ برأيهم، ولكي يؤسسوا على سبيل المثال اتحادات على مستوى الولايات أو لكي يقيموا مجالس شورى، ويضعوا قواعد للعضويَّة، ويحددوا جهات مسؤولة شفافة ويطوروا هياكل أساسيَّة تتوافق مع معايير الاعتراف القانوني والتعاون"[44]. على أن هذا التطوير والتفاهم والتعاون المطلوب من الجمعيات والهيآت الإسلامية، لا يعني تجمعها في تنظيم وحيد وشكل موحد بالضرورة؛ لأن ذلك مخالف للمنطق والقانون والواقع كما أوضحنا سابقا.

- ✓ **الصورة السلبية التي يكرسها الإعلام عن الإسلام والمسلمين خاصة في ظل الأحداث المعاصرة.**

فظاهرة التخويف من الإسلام، تزداد خاصة مع الأحداث الأخيرة في باريس وبروكسل، وألمانيا نفسها، وخاصة من قبل أولئك المعادين للإسلام، الذين لا يفرقون بين الإسلام وبين من قد يدعي الانتماء إليه من المتطرفين، الذين عرفتهم كل الديانات على مر وهذا أمر أثر بدون شك على تقدم النقاش حول الاعتراف بالإسلام، بل وغير مسار النقاش، فبدلا من التحاور عن إمكانية وسبل جعل الإسلام كباقي الأديان، أخذ النقاش منحى آخر دفاعي، وصارت هناك تحفظات على عدد من المساجد والمراكز والجمعيات، بل بعضها في دائرة الاشتباه. وفي كثير من الأحيان فُهمت الرعاية الاجتماعية للشباب بأنها أداة للتجنيد بيد المسلمين فنُظر إليها بعين الريبة والشك. "لذلك ليس هناك اهتمامٌ بتطوير وتحسين نوعيَّة العمل الشبابي في الجمعيات الإسلاميَّة وبالتأكيد ليس هناك تمويلٌ له"[45] ومثل هذه التحفظات لا تزال تشكِّل حجر عثرة في طريق الاعتراف ببعض الجمعيات، واعتبارها ركنًا لرعاية الشباب المتطرف حتى يومنا

هذا. ف. "الاعتراف القانوني والاجتماعي يشترطان بعضهما بعضًا"[46] وفي تقديري أقول: إنه بإمكان الدولة أن تخرج من دائرة الشك إلى دائرة اليقين، عن طريق التحقيق، ولها من الوسائل ما يكفي، وألا تعلق حقوق الأكثرية على أخطاء الأقلية.

إن المسلمين في عامتهم منخرطون في توجه نبذ العنف والتطرف، بله أن يحتضنوه ويرعوه، وإن وجد شيء فلا يعدوا أن يكون نقول هذا عن تجربة ومعايشة للمسلمين في المراكز لمدة عشر سنوات وزيادة.

✓ **جهل عدد غير قليل من القائمين على الشأن الديني بالقوانين الألمانية والإمكانيات المتاحة.**

فالشأن الديني في المساجد والمراكز لا زال يشرف عليه أناس من الجيل القديم، وهذا ليس تقليلا من شأنهم، ولا حطا من قدرهم، فقد أبلوا البلاء الحسن في تجميع المسلمين، وتشييد المساجد، ودفع رواتب القيمين الدينين...لكن ويالالأسف، إلى اليوم لا تكاد تجد دمجا للشباب من أبناء المسلمين، الذين ولدوا في البلاد وترعرعوا فيها، وشبوا على مبادئها، وأخذوا بناصية لغتها، فهم مسلمون ألمان، وعليه، فهم الأقدر على التحاور والتفاهم والمناقشة...، ومن ثم، الوصول إلى الحقوق المكفولة لهم قانونيا. على أن يكون دمجهم في المجال بشكل تدريجي؛ لأن العمل في المساجد والمراكز ليس بالأمر الهين ولا السهل، كما قد يتصور، بل هو غاية في التعقيد، كما أنه قائم على التطوع والبذل في سبيل الله، ولا شك أن هذه المعاني، التطوع... وفي سبيل الله، تختلف عند الشباب خاصة، بحكم التنشئة والبيئة، وقد نشأوا في مجتمع مادي صرف، ندمج هؤلاء حتى نستطيع التعريف بأنفسنا، وحتى يصل صوتنا وعملنا للجهات المسئولة وللرأي العام، الذي ربما شكك في عمل المراكز والمساجد في كثير من الأحيان.

✓ **السبب السابع يرجع إلى مدى قبول المسلمين للنموذج الذي تقدمه ألمانيا "الإسلام الألماني".**

وهذا يقتضي من الجمعيات الإسلامية إعادة النظر في مجموعة من الأمور، وإحداث ثورة داخلية، وتحديث عملها، وتغيير طريقة تفكيرها وقبولها بإسلام ألماني حداثي تنويري معاصر، فهذا هو ما تسعى إليه الجهات الرسمية الألمانية حسب تصريح راعي مؤتمر الإسلام الألماني.

يقول وزير الداخلية الألماني: "هدفي هو المساواة بين الإسلام، كطائفة دينية، والديانات الأخرى في ألمانيا، مع الوضع في الاعتبار البلد يغلب عليه الطابع الديني والثقافي المسيحي، وهذا ليس فيه من التناقض شيء. وعندما يشعر المسلمون وغالبية المجتمع بعدم الفرق بين الديانات فقد نكون كسبنا الكثير"[47] وللمرة الأولى في تاريخ ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية يعترف وزير داخلية ألماني بأن "**الإسلام جزء من ألمانيا**" ولهذا التصريح دلالته، إضافة الإسلام إلى ألمانيا؛ لذلك قوبل هذا الطرح بانتقاد شديد من قبل عدد من المتخصصين في القانون والأديان، وأكدوا على وجوب لزوم الحياد بالنسبة للدولة، وأنه ما ينبغي أن يفرض نمط معين من الدين على المؤمنين، فذلك يتعارض وقوانين الحرية الدينية والعقدية.

يقول **بولنت**: "إنه ينبغي لدولة القانون الألمانية تجنب التدخل في عملية تطور "**إسلام ألماني**" وفرض رؤيتها عليه، بيد أنه يطالب في الوقت نفسه الجمعيات والمنظمات الإسلامية بأن تعيد النظر في بنيتها وهيكلتها الأساسية." [48]

والمتأمل في هذه الأسباب يلحظ أن هناك إمكانية للتغلب عليها إذا صدقت النوايا وتوجهت القصود، ولكن مرد الإشكال وأهم الأسباب والتحديات أمام ملف الاعتراف بالإسلام، كما حدثني غير واحد من المسؤولين في مؤسسات إسلامية عاملة في الميدان، كالمجلس التنسيقي للمسلمين، والمجلس الأعلى للمسلمين، وغيرهما هو عدم وجود الإرادة السياسية للاعتراف بالمسلمين لدى المسئولين الألمان.

إن ملف الاعتراف بالإسلام في ألمانيا يُعد من أولى الأولويات لدى المجالس والهيآت والمراكز الإسلامية، وفي حوار مع رئيس الأعلى للمسلمين، قال عبد الصمد اليزيدي: "هذا الملف من أولى أولويات المجلس الأعلى للمسلمين، ونحن نشتغل عليه منذ تأسيس المجلس، لكن هناك تحديات وعقبات كثيرة منها ما يتعلق بالشروط القانونية للاعتراف، ومنها ما يتعلق بالهيكلة المؤسساتية، وأكبر عائق يواجهنا بالخصوص" هو عدم وجود الإرادة السياسية للاعتراف بالمسلمين"، والأمور تسير اليوم في بعض الولايات في اتجاه إيجابي."[49]

إن الأمور الكفيلة بتسريع هذا الملف، والمساهمة في وضع أفضل للإسلام في ألمانيا، تتمثل إذن في:

- ✓ **مأسسة العمل الإسلامي**، وإخراجه من الفوضى إلى الضبط، ومن الفطرية إلى الإدارية، ومن

الهواية إلى المهنية، لنجنبه مخاطر هذه العشوائية التي يتخبط فيها.

- ✓ **وضع شروط معقولة أمام من يريد الإشراف** على هذا الشأن؛ علمية ومهارية وقيمية؛ لأنه

سيكون الناطق الرسمي باسم المجموع وباسم الإسلام والمسلمين، فهو بمثابة الإمام، والمطلوب عقلا وشرعا وواقعا، أن يؤم القوم أحسنهم.

- ✓ **تطوير العمل الإسلامي** وإدخال كل ما من شأنه أن يكسبه قوة وجدة ومنظرا حسنا وجذابا؛

ليستجيب للمعايير القانونية المعمول بها في البلاد.

- ✓ **أن تندمج المؤسسات الإسلامية في المجتمع الألماني** أكثر، عن طريق المشاركة في الأعمال الثقافية

والاجتماعية والسياسية، والحضور في كل الأنشطة التي يقصد بها الصالح العام، ونفع الناس وتقديم المساعدة لهم، والأخذ بزمام المبادرة في مثل هذه الأمور؛ لأننا بذلك نستطيع أن نقنع الرأي العام بقيم الإسلام الكبرى والعادلة.

- ✓ **أن تدخل الهيآت الإسلامية في الانتخابات، وتشجع أعضاءها** على الانخراط فيها، وتتخذ من ذلك وسيلة للضغط على والمساومة...حول ملف الإسلام في البلاد؛ لأن المنطق السائد عند المسئولين، هو منطق الربح والخسارة والبيع والشراء، هذا مقابل ذاك، وكل هذا يحتاج إلى التأطير والتثقيف والتوعية حتى ينخرط فيه عموم المسلمين.

وكدليل على فعالية ما ذكرنا من أمور لتسريع ملف الاعتراف بالإسلام، فإنه يوجد اليوم اعتراف ببعض الجمعيات الإسلامية في بعض الولايات الألمانية، وفي ألمانيا 16 ولاية، لكل ولاية حكومتها وسياستها المستقلة، تم الاعتراف ببعض الهيآت الإسلامية نتيجة لما عليه المسلمون من تنظيم ومشاركة وحنكة في العمل الدؤوب والمتواصل، وهي ولاية: "بريمن" و "هامبورغ" و "هيسن"

وإضافة إلى ولايات هامبورغ وبريمن وهيسن يقول **بكير البوغا** الناطق باسم هيئة رئاسة الاتحاد التركي الإسلامي في ألمانيا "فمن المتوقع أن تعترف ولايات أخرى بعدد من الإتحادات الإسلامية كجماعات دينية. ويعتبر "ألبوغا" أنه من المحتمل أن يتم الإعلان عن اتفاقيات حكومية بهذا الشأن في كل من ولاية "رينانيا البلاتينات" "وزارلند" "وبادن فورتيمبيرغ" "وساكسونيا السفلى"، حيث بدأت هناك محادثات بين الأطراف"[50] ويتوقع انضمام ولايات أخرى منها ولاية برلين، مما يمهد الطريق أمام اعتراف الحكومة الألمانية نحو أربعة ملايين ونصف مسلم من مواطنيها.[51]

إن الاعتراف بالإسلام في ألمانيا يعتبر آلية لتحديد وضع قانوني للإسلام، بتمثيله أمام السلطات، ومنح المسلمين حقوقا دينية مساوية لحقوق أتباع الأديان الأخرى المعترف بها رسميا في ألمانيا.

وعدم الاعتراف يعني أن المسلمين يفقدون حقوقا تتعلق بهويتهم الدينية، كالحرمان من تعليم الدين الإسلامي، ومن تلقي الدعم الحكومي المادي من الضرائب التي يدفعونها، ومن الرعاية الدينية في المستشفيات، ودور العجزة، والسجون، وكالحرمان من بناء المساجد والمقابر الإسلامية، وإقامة المذابح الخاصة بهم، وغيرها من الحقوق والمكتسبات.

خاتمة في ذكر الخلاصات والنتائج وآفاق البحث في الموضوع:

والخلاصة التي يمكن تسجيلها في هذا المقام، هي أن مسلمي ألمانيا اليوم واعون أكثر من أي وقت مضى بالقوانين الألمانية، والحقوق المكفولة لهم من خلال هذه القوانين الجاري بها العمل، وأنهم شرعوا في المشاريع الكبيرة المهيكلة والحافظة للهوية، المشتملة على المدرسة، والملعب، وقاعة العروض، ومقهى الشباب، ومنتدى المرأة... بدل من الجمعيات التقليدية الصغيرة، أو المحلات المكتراة الضيقة، بمعنى هناك نقلة نوعية في التفكير، وفي التعامل مع الإدارة، وفي المشاريع، وفي الحقوق المطالَب بها...إلخ.

غير أنهم بالرغم من هذا التراكم في العمل الإسلامي، والتواجد القديم، والتكاثر المطرد، لم يستطيعوا توحيد صفهم إلى اليوم، كما لم يُوَفِّقُوا بعدُ إلى إيجاد جهة واحدة تمثلهم أو جلَّهم على الأقل، وتكون الناطق الرسمي بلسانهم، ومن ثَمَّ يتأهلون للاعتراف بهم دينية.

ولعل من أسباب ذلك:

- **نزوع كل جنس إلى أصله ووطنه**، والتمسك بعاداته واختيارات بلده، في الوقت الذي يحتاج فيه المسلمون في ألمانيا إلى نوع من التطاوع والمرونة والتنازل، والدخول في القضايا التي تهم الوجود الإسلامي ككل، والميل إلى الخيار الوسط، الذي عليه عامة في ألمانيا.

- **كثرة التنظيمات والاتحادات والهيآت**، وادعاء كل جهة بأنها الممثل الأنسب للمسلمين، والناطق الرسمي بلسانهم، الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى التضارب في المواقف والمطالب، مما عسّر ويُعسر مأمورية الجهات الرسمية الألمانية في التعامل مع الملف الإسلامي.

- **معظم الداخلين الأوائل إلى ألمانيا عمال بسطاء**، فلم يلتفتوا إلى القضايا الكبرى التي تهمالمجموع، وتتعلق بالإسلام حاضرا ومستقبلا، بل إن كثيرا منهم خاصة من المغاربة، كان قد دخل بنية العمل لسنوات معينة قليلة، والتزود ببعض المال ثم العودة، فلم ينظروا إلى أنفسهم إلا كضيوف، وشأن الضيف أن يرحل ولو بعد حين كما هو معلوم، وعلى هذا الأساس عاملتهم الدولة أيضا، فلم تهتم لأمر إدماجهم في المجتمع، ولم تلتحق الفئة المثقفة من الطلبة والباحثين إلا فيما بعد، وفي هذه الفترة بدأ التجمع العائلي والتحاق الزوجات والأبناء بالمعيل، "المهاجر الأول" فتغيرت طبيعة الإقامة من إقامة محدودة إلى إقامة دائمة، هذا التحول في طبيعة الإقامة لم يصحبه تحول في طريقة التفكير، والتعاطي مع الملفات الحيوية الكبرى، كقضية الإعتراف بالإسلام، ومن ثم تعليم الدين الإسلامي لأهله وفق التعاليم الدينية، والنسك على الطريقة الإسلامية، والإعلان عن أوقات الصلاة، وغير ذلك من القضايا، بل ظل التفكير محدودا كما من قبل، حتى هذه السنين الأخيرة القريبة.

كانت تلك هي المراحل التي قطعها الاسلام في بلاد الألمان، منذ النشأة إلى الاستقرار، ووضعيته القانونية اليوم، وهي بمثابة التمهيد واللبنة فقط لقضايا كثيرة تتخبط فيها الأقلية المسلمة في ألمانيا، ومن الأسئلة التي تفرض نفسها على الباحثين في الشأن الديني داخل ألمانيا السؤال الآتي:

✓ هناك إقرار للدرس الإسلامي في بعض الجامعات الألمانية انطلق منذ 2012م وتخرج منه أول فوج من الأئمة سنة 2017م ما هذا التعليم؟ ومن يديره ويشرف عليه؟ ثم ما مقرراته؟ وكيف تُختار هيئةُ التدريس به؟ وهل اسشير فيه مع أهل الإسلام ممن يُعتبرون مواطنين ألمان؟ وما آفاق خريجيه؟

هذا سؤال يحتاج إلى نفَس وصبر للإجابة عنه بتؤدة وتوازن، عسى أن نتبين ماذا يراد لنا ومنا وبنا.

الهوامش:

[1] سورة الناس الآية 1.2.3

[2] مجلة الرائد للطلائع الإسلامية العدد 67 يونيو 1983م الدار الإسلامية للإعلام، بون/ ألمانيا " أوضاع الإسلام والمسلمين في ألمانيا الاتحادية "إعداد لجنة الدراسات في المركز الإسلامي بآخن.

[3] عبد المجيد بكر دعوة الحق، العدد 43 سلسلة شهرية تصدر مطلع كل شهر، دار الصحافة والنشر، لرابطة العالم الإسلامي، سنة 1985م الأقليات المسلمة في أوروبا ص 248

[4]عبد المجيد بكر الأقليات المسلمة في أوروبا ص 254

[5] عبده جميل المخلافي مقال: نظرة عن تاريخ الوجود الإسلامي في ألمانيا موقع DW.COM بدون تاريخ للنشر، كان التصفح 2024/10/17

[6] مجلة الرائد للطلائع الإسلامية العدد 67 يونيو 1983م الدار الإسلامية للإعلام، بون/ ألمانيا " أوضاع الإسلام والمسلمين في ألمانيا الاتحادية "إعداد لجنة الدراسات في المركز الإسلامي بآخن.

[7] الأقليات المسلمة في أوروبا ص 249

[8] نفسه ص 256

[9] الأقليات المسلمة في أوروبا ص 250

[10] الأقليات المسلمة في أوروبا 249

[11]محمود شاكر التاريخ الإسلامي، التاريخ المعاصر الأقليات الإسلامية، ص430 طبعة المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1995م والأقليات المسلمة ص 251

[12]نفسه ص 230

[13]الأقليات المسلمة في أوروبا ص 251

[14]محمد شاكر التاريخ المعاصر ص 431

[15]الأقليات المسلمة في أوروبا ص 252

[16] محمود شاكر التاريخ المعاصر ص 431

[17] الأقليات المسلمة في أوروبا ص 253

[18] التاريخ الاسلامي المعاصر محمود شاكر ص 431

[19] حوار مع مدير المركز السابق يوسف الوعماري رحمه الله.

[20] مقال تحت عنوان دراسة: ارتفاع عدد المسلمين بشكل ملحوظ في ألمانيا. 29 أبريل 2021 موقع DW.COM

[21] الجزيرة: أخبار ألمانيا دراسة ارتفاع ملحوظ في أعداد المسلمين بألمانيا ALJAZEERA.NET 2021/4/29

[22] . وتسمى النصيرية وهي طائفة من الشيعة الجعفرية الإثني عشرية تتميز عن بقية الإثني عشرية بإيمانهم بالدعوة الباطنية، وهي سرية تعليم وممارسة العبادة، ويقدر عددهم في العالم حسب إحصاء 2014 من 7. 14 مليون في العالم.

[23] عبد الصمد اليزيدي، الهيآت والروابط الإسلامية في ألمانيا، رئيس فرع المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا بولاية هسن، سابقا رئيس المجلس حاليا.

[24] أُسس مؤتمر الإسلام من قبل وزير الداخلية الألماني السابق "فولفغانغ شويبله" في سبتمبر 2006، من أجل دعم اندماج المسلمين الذين يعيشون في ألمانيا، اجتماعيا وسياسياً.

[25] الطريقة النقشبندية هي واحدة من أكبر الطوائف الصوفية والتي تنتسب إلى محمد بهاء الدين شاه نقشبند واشتق اسمها منه، ومن ثم عرفت به.

[26] الإسلام بأوروبا دول تعترف وأخرى تنتظر 2017/02/12 الجزيرة كان التصفح يوم 2024/10/20 على الساعة التاسعة وعشر دقائق ليلا

[27] الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بالإنكليزية European Convention on Human Rights :، واختصاراً ECHR :هي معاهدة دولية تهدف لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في قارة أوروبا، حيث وضع مسوَّدتها مجلس أوروبا – المُكوَّن حديثاً آنذاك – سنة 1950، وبدأ تطبيقها في 3 سبتمبر سنة 1953. جميع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا مُوقِّعة على الاتفاقية حالياً، ويُتوقَّع من أي دولة منضمَّة حديثاً أن توقع عليها في أقرب فرصة متاحة

[28] ماتياس روه، الوضع القانوني للإسلام في أوروبا: بحث " القوانين الأوروبية والمعلومات الخاصة المتعلقة بالمسلمين، رؤية ألمانية. تقدم به الأستاذ بجامعة فريدريش ألكسندر، نورنبرغ، ألمانيا. إلى أشغال الندوة الدولية، فاس 14و15 مارس 2009م طباعة دار أبي رقراق للطباعة والنشر الرباط، المغرب، ص.183

[29] القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الإتحادية، المادة الرابعة، و36 و37، الناشر، البوندستاغ الألماني، برلين، 2015م

[30] الوضعية القانوية للإسلام في أوروبا ص 185

[31] نفسه ص 185

[32] الوضعية القانونية للإسلام في أوروبا ص 187

[33] نفسه ص 87

[34] الوضعية القانونية ص 188

[35] الوضعية القانونية للإسلام في أوروبا ص 192

[36] أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين في الغرب، سالم عبد الغني الرافعي، ص 9 دار ابن حزم، الطبعة الأولى، سنة 2002م

[37] الوضعية القانونية بتصرف ص 180

[38] دراسة تحت عنوان أكثر من نصف الألمان يعتبرون الإسلام تهديدا dw.com 2019/07/11 التصفح كان يوم 2024/10/20

[39] المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات. ECCI هل نجحت سياسات الاندماج في أوروبا السياسات والمخاطر، إعداد وحدة الدراسات والتقارير، نشر بتاريخ 17 يوليوز 2021 كان التصفح 24 أكتوبر 2024 الساعة العاشرة والنصف ليلا.

[40] وزير الداخلية الألماني، "فولفغانغ شويبله" الاندماج نتاج التسامح والمسالمة، في حوار مع راعي المؤتمر الاسلامي الألماني، نشر الحوار على موقع قنطرة بتاريخ 2008/06/11 وكان التصفح يوم 2024/10/24 الحادية عشر ليلا.

[41] جاد المدني عمل الشباب المسلم في ألمانيا" بحث تأطيري وجه للشباب المسلم في مدينة فوبرتال الألمانية، بتاريخ:

[42] شرط مساواة الإسلام ببقية أديان ألمانيا، هنس ميشائيل هاينيغ، المختص في قانون الأديان مقتطف من محاضرة القاها في جامعة هومبولت برلين موقع قنطرة. 2015.6.8م كان التصفح يوم 2024/10/25 الرابعة مساء

[43] شرط مساواة الإسلام ببقية أديان ألمانيا" موقع قنطرة مقال *سوزانه كايزر ترجمة: يوسف حجازي 2015م*

[44] سوزانه كايزر المقال السابق نفسه

[45] الدكتورة شبيلهاوس ريم الباحثة في الشؤون الإسلامية، "ألمنة الإسلام" شرط مساواة الإسلام ببقية أديان ألمانيا؟ موقع قنطرة، 8.6.2015 كان التصفح يوم 2024/10/25 الرابعة مساء

[46] المرجع السابق نفسه

[47] حوار مع وزير الداخلية الألماني شويبله حول مؤتمر الإسلام، موقع قنطرة نشر بتاريخ 2015/01/15 كان التصفح يوم 2024/10/24 الخامسة مساء.

[48] أوجار بولنت، حوار مع أستاذ التربية الإسلامية في جامعة أوسنابروك الألمانية، تخوف مسلمي ألمانيا من فرض إسلام رسمي، موقع قنطرة، نشر بتاريخ 2009/04/29 وكان التصفح يوم 2024/10/23 ليلا.

وُلد بولنت أوجار في 24 يناير / كانون الثاني 1977 بمدينة أوبرهاوزن .ودرس الحقوق وعلوم الإسلام وعلوم السياسة والقانون المدني الخاص بجامعتي بوخوم وبون. حصل على درجة الدكتوراة عام 2005 من جامعة بون، وكانت أطروحة الأستاذية تعالج موضوع "التفسير العصري للقرآن وإمكانية تغير الشريعة في ضوء الجدل الحالي في تركيا". منذ 2008 يشغل بولنت منصب أستاذ التربية الإسلامية بجامعة أوسنابروك.

[49] عبد الصمد اليزيدي، رئيس المجلس الأعلى للمسلمين بألمانيا في حوار لي معه.

[50] أندرياس غورزيفسكي مقال تحت عنوان عتراف متزايد بالجمعيات الإسلامية في ألمانيا نشر المقال 2013/02/15 وكان التصفح يوم 2024/10/25 الثالثة http://www.dw.com.

[51] خالد شمت ثالث ولاية ألمانية تعتزم الاعتراف رسميا بالإسلام، موقع الجزيرة الإلكتروني، بتاريخ 28.12.2014 كان التصفح 2024/10/25 الثالثة بعد الظهر